مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥

4 May 2005
Arabic
Original: English

نيويورك، ٢-٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥

تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والفقرة ٤ (ج) من مقرر عام ١٩٩٥ بشأن "مبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين"

تقرير مقدم من اليابان

وفقا للفقرة الفرعية ١٢ من الفقرة ١٥ من الفصل المتعلق بالمادة السادسة من الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، تقدم حكومة اليابان تقريرا عن التدابير التي اتخذتها لتنفيذ المادة السادسة من المعاهدة والفقرة ٤ (ج) من مقرر عام ١٩٩٥ بشأن ''مبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين''.

١ - المساهمة في عملية استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥

حرصا من اليابان على تقديم مساهمات ملموسة في العملية التحضيرية لمؤتمر الاستعراض عام ٢٠٠٥ وشرح موقفها بوضوح من نزع السلاح النووي، فقد قدمت ورقات العمل التالية في كل دورة من دورات اللجنة التحضيرية:

- NPT/CONF.2005/PC.1/WP.7
- NPT/CONF.2005/PC.II/WP.15 و NPT/CONF.2005/PC.II/WP.18
- NPT/CONF.2005/PC.III/WP.11 و NPT/CONF.2005/PC.III/WP.17
- NPT/CONF.2005/PC.III/WP.18 و Corr.1

وعلاوة على ذلك، في ٧ و ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥، استضافت اليابان حلقة طوكيو الدراسية عن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وعنوانها ''نحو مؤتمر استعراض

110505 110505 05-33242 (A)
0533242

المعاهدة عام ٢٠٠٥''، من أجل تمهيد الطريق إلى خاتمة ناجحة لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥.

٢ - الالتزام بمبادئ عدم الانتشار النووي الثلاثة

تواصل اليابان الالتزام على نحو راسخ ''بمبادئ عدم الانتشار النووي الثلاثة''، التي تصف سياسة عدم حيازة الأسلحة النووية وعدم إنتاجها وعدم السماح بتواجدها في اليابان. ولطالما أعلنت الحكومات اليابانية المتعاقبة، ومن بينها الحكومة الحالية التي يترأسها رئيس الوزراء جونيشيرو كويزومي، أن اليابان ستواصل التمسك بهذه المبادئ.

٣ - الجهود المبذولة من أجل التبكير في بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

تشدد اليابان على أهمية التبكير ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، على اعتبار أنها تشكل إحدى الركائز الأساسية لنظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومن هذا المنطلق بذلت اليابان جهودا شتى من بينها ما يلي:

(أ) اغتنمت اليابان جميع الفرص المتاحة على أرفع المستويات لإقناع الدول التي لم توقع أو لم تصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ولا سيما الدول المدرجة أسماؤها في المرفق الثاني، بأهمية التبكير ببدء نفاذ المعاهدة؛

(ب) في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، حضرت يوريكو كواغوشي وزيرة خارجية اليابان المؤتمر الثالث لتيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ووجهت نداء شخصيا قويا يدعو إلى التوقيع والتصديق على المعاهدة في أقرب وقت ممكن. وعلاوة على ذلك، وقبل انعقاد ذلك المؤتمر، بعثت الوزيرة كواغوشي، بالاشتراك مع رئيس المؤتمر السيد تيوميويا وزير خارجية فنلندا، والسيدة فيريرو - والدنر وزيرة خارجية النمسا، برسالة مشتركة إلى البلدان المتبقية التي يعدّ تصديقها على المعاهدة شرطا مسبقا لبدء سريانها، والبالغ عددها ١٢ بلدا، لحثها على التصديق على المعاهدة في أقرب وقت ممكن، وفي أعقاب ذلك قامت اليابان وفنلندا والنمسا ببذل مساع مشتركة؛

(ج) وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، استضافت اليابان بالاشتراك مع أستراليا وفنلندا وهولندا اجتماع وزراء الخارجية أصدقاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وشدد البيان الوزاري المشترك الصادر في هذا الاجتماع على أن التقدم المحرز في التبكير ببدء نفاذ المعاهدة المذكورة سيسهم بدوره في التوصل إلى خاتمة إيجابية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠٠٥؛

(د) وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٥، وقبل انعقاد مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠٠٥، بعث وزير الخارجية نوبوتاكا ماشيمورا برسائل إلى ١١ دولة يلزم تصديقها على المعاهدة كي يبدأ نفاذها؛

(هـ) وكجزء من إنشاء نظام الرصد الدولي، استمر على قدم وساق تشييد مرافق محلية للرصد تحت إشراف نظام التشغيل الوطني لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وحتى اليوم، اعتمدت رسميا الأمانة التقنية المؤقتة للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ثلاثة من مرافق الرصد المحلية في اليابان؛

(و) انتُخب السفير يوكيو تاكاسو، الممثل الدائم لليابان لدى اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية رئيسا للجنة لعام ٢٠٠٤ وقد بذل كل جهد ممكن من أجل التبكير ببدء نفاذ المعاهدة؛

(ز) شجعت اليابان البلدان التي لم تصدق بعد على المعاهدة على القيام بذلك، وذلك مثلا بتقديم مساعدة تقنية في ميدان تكنولوجيا رصد الزلازل من أجل إنشاء نظام الرصد الدولي؛

(ح) بادرت اليابان أيضا، بالتعاون مع ألمانيا إلى عقد حلقة دراسية في المركز الياباني الألماني ببرلين في أيار/مايو ٢٠٠٤ بشأن التطبيقات المدنية والعلمية لتكنولوجيات التحقق من تنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

٤ - الأنشطة التحضيرية لبدء مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية

تؤكد اليابان على الأهمية والضرورة الملحة لبدء مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وكمساهمة ملموسة لبلوغ هذه الغاية قدمت اليابان في ١٤ آب/ أغسطس ٢٠٠٣ ورقة عمل بشأن المعاهدة إلى هيئة نزع السلاح، بهدف تعميق المناقشات فيما يتعلق بالمسائل الموضوعية وتيسير التبكير ببدء المفاوضات بشأنها.

وتعتبر اليابان هذا الأمر مهمة رئيسية ترمي إلى التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج للعمل في هيئة نزع السلاح، وتتيح بالتالي التبكير ببدء مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وتبذل اليابان أقصى جهودها للخروج من الطريق المسدود الذي تواجهه الهيئة. وضاعفت اليابان مساعيها لتحقيق ذلك خلال مدة رئاستها للهيئة التي امتدت من ١٨ آب/أغسطس إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وفي ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ زارت وزيرة الخارجية كواغوشي الهيئة، ودعت إلى التبكير باستئناف المناقشة الموضوعية في الهيئة، مؤكدة على ضرورة وإلحاحية بدء المفاوضات بشأن المعاهدة.

٥ - تقديم قرارات بشأن نزع السلاح النووي إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة

في كل عام بدءا من عام ١٩٩٤ حتى عام ١٩٩٩، قدمت اليابان مشروع قرار إلى الجمعية العامة يدعو إلى نزع السلاح النووي بهدف إزالة الأسلحة النووية في نهاية المطاف. ومنذ عام ٢٠٠٠ تقدم اليابان سنويا مشروع قرار معنونا ''الطريق إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية''، يجسد الخطوات الملموسة والعملية لنزع السلاح المتفق عليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض عام ٢٠٠٠. وقد اعتمدت مشاريع القرارات المقدمة من اليابان والرامية إلى إقامة عالم يرفرف عليه السلام والأمن وخال من الأسلحة النووية بتأييد ساحق من جانب المجتمع الدولي. وتجدر الإشارة إلى أن القرار الذي قُدم في عام ٢٠٠٤ نال أكبر عدد من الأصوات المؤيدة بين القرارات المتخذة على مدى ١٠ سنوات.

٦ - التعاون من أجل نزع السلاح النووي في الاتحاد الروسي

في مؤتمر قمة كناناسكيس المعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٢، أعلن قادة مجموعة الثمانية قيام ''شراكة بين مجموعة الثمانية ضد انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل'' من أجل معالجة مسائل عدم الانتشار ونزع السلاح ومكافحة الإرهاب والسلامة النووية. وقد التزمت اليابان، لأغراض هذه الشراكة، بتقديم مساهمة تجاوز قليلا ٢٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، منها ١٠٠ مليون تُخصص لبرنامج مجموعة الثمانية للتخلص من فائض البلوتونيوم الحربي الروسي ويخصص الباقي لمشاريع تفكيك الغواصات النووية الروسية المسحوبة من الخدمة. وفي الوقت نفسه، أمكن التخلص بنجاح لأول مرة، بتعاون من اليابان، من ٢٠ كيلوغراما من البلوتونيوم الحربي، أي ما يعادل اثنتين إلى ثلاثة من الرؤوس الحربية النووية، بمساعدة التكنولوجيا المتقدمة التي طورها العلماء الروس. وفي إطار هذه الشراكة بدأت اليابان مع الاتحاد الروسي، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أول مشروع للتعاون لتفكيك غواصة نووية مسحوبة من الخدمة من طراز فيكتور الثالث، وهو مشروع أنجز بنجاح في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وفي الوقت الحاضر تبذل اليابان والاتحاد الروسي جهودا حثيثة لإبرام ترتيب تنفيذي لتفكيك خمس غواصات نووية أخرى مسحوبة من الخدمة.

٧ - الجهود الرامية إلى تعزيز التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار

في آب/أغسطس ٢٠٠٢، قدم فريق الخبراء الحكوميين المعني بوضع دراسة للأمم المتحدة بشأن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار تقريرا إلى الأمين العام عن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. واتُخذ دون تصويت في الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة القرار ٦٠/٥٧ الذي يطالب بتنفيذ ما يرد في التقرير.

ومنذ عام ١٩٨٣، دعت اليابان ما يزيد على ٥٥٠ مشاركا في برنامج زمالات الأمم المتحدة بشأن نزع السلاح إلى زيارة اليابان، بما في ذلك مدينتا هيروشيما وناغازاكي، بحيث تتيح لهؤلاء المسؤولين الشباب، الذين سيصبحون مسؤولين في المستقبل عن دبلوماسية نزع السلاح، الفرصة ليشاهدوا بأعينهم الآثار المريعة والطويلة الأمد المترتبة على القنابل الذرية. وستواصل اليابان المساهمة في هذا البرنامج.

وتعتقد اليابان أن المجتمع الدولي ينبغي أن يكون على دراية جيدة بالآثار المدمرة للأسلحة النووية. واستجابة لرغبة شعب اليابان ألا تستخدم هذه الأسلحة مرة ثانية على الإطلاق، دعمت حكومة اليابان في عدد من المناسبات جهود الحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية لتنظيم معارض في بلدان أجنبية بشأن القنابل الذرية، من بينها معرض هيروشيما ونغازاكي عن القنبلة الذرية الذي أُقيم في أوباني، بفرنسا، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ وفي كومبتون، بالولايات المتحدة الأمريكية، في آذار/مارس ٢٠٠٥. ويقام هذا المعرض حاليا في مقر الأمم المتحدة خلال فترة انعقاد مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بدعم من البعثة الدائمة لليابان لدى الأمم المتحدة.

وتوضيحا للوضع الحالي لأنشطة نزع السلاح وعدم الانتشار وكسبا لتفهم ودعم واسعي النطاق لهذه المسألة، أصدرت حكومة اليابان في آذار/مارس ٢٠٠٤ كتابا بعنوان ''سياسة اليابان في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار''.

ودعت اليابان، في إطار جهودها لتنفيذ التوصيات المقترحة في تقرير فريق الخبراء الحكوميين (A/57/124)، أساتذة بارزين في مجال التثقيف بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار إلى زيارة اليابان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ وشباط/فبراير ٢٠٠٥. وألقى هؤلاء محاضرات في طوكيو وهيروشيما وناغازاكي عن ضرورة نزع السلاح النووي، وتبادلوا الآراء أيضا مع ضحايا القنبلتين الذريتين ومع ممثلي المنظمات غير الحكومية.